

تحليل سياسي

مسؤولية الدولة توفير الأمن والإنماء

■ نور الدين الجمال

المهمة الوطنية الكبيرة التي انطلق الجيش اللبناني لإتمامها في الشمال والبقاع وعلى الحدود اللبنانية السورية هي أمل اللبنانيين في فرض الأمن والاستقرار ومجابهة خطر الفوضى والإرهاب التكفيري الذي نجحت استخبارات الجيش اللبناني في تفكيك العديد من مظلوماته وهياكله القيادية في الأشهر القليلة الماضية، فعزّزت ثقة المواطن العادي بهذه المؤسسة الوطنية الكبيرة التي هي رجاى اللبنانيين بتسيخ وحدتهم الوطنية وسلمهم الأهلي ولاحقاً نتائج العيب السياسي والإعلامي بالاستقرار عبر موجات الترحيض والتطرّف وتعميم ثقافة الانقسام والعصبيات التي تورّطت فيها قوى «14 آذار»، برهاناتها الخاطئة والنخاسرة، عبر احتضانها الجماعات الإرهابية التي حشدتها ودعمتها للانخراط في العدوان على سورية، فورّطت مئات الشباب اللبناني من الشمال والبقاع في الاتون ولم تقدم أي إجابة تشفي الغليل للعائلات المفجوعة بموت أبنائها في سورية، أو الحائزة في مصائرهم المجهولة في حين وضعت الخطة الأمنية التي بوشر بتنفيذها في طرابلس قيادة تيار «المستقبل» أمام نتيجتها خلفها عاصمة الشمال وتغذية الفوضى المسلحة التي اجتاحت المدينة والاختراع المسمى «قادة المحاور» ومع بعض المشايخ المطرفين الذين يوجهون التهديدات إلى الجيش اللبناني، إذ لا يكفي مجرد الكلام المستنكر الصادر عن البعض.

الجيش اللبناني يتفوّق معنويًا على جميع خصومه وعلى مردي تخریب الأمن، حاليًا بالائتلاف الشعبي الكبير حوله، بعدما أصاب التعب والقلق المواطنين من مظاهر الفوضى المسلحة الميليشيوية التي احتلت عاصمة الشمال وبعض أنحاء عكار. أمّا الاعتداءات التي يتعرض لها الجيش فتثير استنكارًا شعبيًا كبيرًا، خاصة في عكار التي ينخرط معظم أبنائها في صفوف المؤسسة العسكرية، ومن جميع الطوائف.

القرار الحكومي بتأمين غطاء سياسي للمؤسسة العسكرية سيبقى نظريًا ما لم ينكسر سلوك حازمًا من تيار «المستقبل»، الجهة الرئيسية المنظمة في احتضان الجماعات التكفيرية التي عاثت فسادًا في أمن المواطنين في أكثر من منطقة والتي تضم خليطًا لبنانيًا وسوريًا وفلسطينيًا، بالإضافة إلى عناصر أخرى استجلبت إلى لبنان في سياق الحرب على سورية. علماً أنّ إنجازات الجيش العربي السوري وقوات الدفاع الوطني والمقاومة على الأرض حققت تقدماً كبيراً و نوعياً في اتجاه إغلاق معابر الموت على الحدود اللبنانية السورية، لذا ما زال الجيش اللبناني، الذي يحظى بدعم الناس ويجسد تطالعهم إلى الاستقرار والأمن، يفقد حرارة الدعم السياسي الذي يفترض أنه، نظرياً، مجال تضامن وتعاون بين جميع الأطراف المشاركة في الحكومة، وحتى الآن يتلعم بعض متحدثي تيار «المستقبل» ويربسون تصرفات وتصريحات الذين يحرصون على الجيش، وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً ويقضي ملاحقة من القضاء وإجراءات وتدبير رادعة تضع حداً لأي تطاول على المؤسسة العسكرية التي تبذل تضحيات جسيمة في سبيل حماية لبنان ويسقط شهداؤها بأيدي مرتزقة يحملون الجنسية اللبنانية ويحطون بحماية قوى مشاركة في الحكومة.

في هذا السياق، ترى مصادر سياسية و حزبية وجوب السؤال عن الخطة الأمنية الخاصة للخطة الإنمائية في المناطق المحرومة، سواء في الشمال أو البقاع، أي تلك المناطق التي خربت الوعد الكاذبة منذ التسعينيات وتفاقم حرمانها بعدما تبحرت جميع الخطط المحاسبية حول الإنماء المتوازن ومعالجة مشاكل الفقر والحرمان والتمهيش في البقاع والشمال بخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن مسؤولية الحكومة، رغم قصر عمرها كما يرد الرئيس تمام سلام، وضع لائحة بتدابير على المدى القصير والمتوسط لمعالجة المشاكل الاجتماعية وللتعامل بجدية مع شكاوى الحرمان المتصاعدة، أخذة في الاعتبار أنّ الشباب المصطل الذي يورّط في مخططات استهداف الدولة والجيش اللبناني والسلام الأهلي يتم اصطفاؤه بالوعز وبمبالغ مالية مصدرها الخارج، وعلى الدولة احتواء هذه المشكلة بتدابير عاجلة حيل قضايا البطالة والتمهيش. وثمة العديد من المشاريع الإنمائية النائمة في أدرج الوزارات ورئاسة الحكومة التي تمكن من استيعاب الألوف وتأمين فرص العمل لأبنائها بهم، بدلاً من توريثهم في علاقة نفعية وارتزاقية على حساب الأمن الوطني.

تحصين الجيش اللبناني وخطة الأمنية ممكن ومتاح إعلامياً وسياسياً وقضائياً وإنمائياً، لكن لم يلمس اللبنانيون حتى الآن في العمل الحكومي توجهاً على هذا الطريق الذي يفترض أن يكون أولوية جداول الأعمال، قبل حصص التعيينات التي يتسابق عليها المسؤولون لإمرار المحسوبين عليهم وإيصالهم إلى هياكل الدولة على أبواب العهد الرئاسي.



البنا

«فرزة» السعوديين وانكفاء الإمبراطورية

د. وافي ابراهيم

الشرق الأوسط كأنه يتعرض لحرب فرنجة جديدة. هناك عدة عناصر التهمت لتجهض هذه الآحادية الأميركية، أولها نجاح النظام السوري في مقاومة أكثر من مئة دولة هي مجمل النفوذ الأميركي في العالم. وخروج إيران سليمة من حصار أميركي عليها دام ثلاثة عقود متوالية مع تهديدات عسكرية وسياسية واستيسال حزب الله في وجه «إسرائيل»، ونجاحه في التحول تنظيمياً إلى مدى الأقليم. بالإضافة إلى عودة «روسيا القومية» على المسرح الدولي منكمّة على الصعود الصيني وقفزات الهند والبرازيل ودول البريكس وطموحات جدتهم كاترين. وهذا لا يعني أنّ أميركا انهارت، فهي لا تزال القوة الأساسية في العالم، لكنها لم تعد الوحيدة، وأصبحت عاجزة عن إنتاج القرارات الدولية بفرمها. فهل سقطت الآحادية؟ نعم. ولمصلحة نظام تحالفات قد يعيد ببطء التوازن إلى العلاقات الدولية، ويعرقل مشاريع الاجتياحات والضرابات. وهذا ما لا يريده بدو «الفرزعات». فاصبحوا خافون على عروشهم وهم ينظرون إلى الجوار المضطرب المحيط بهم، لا يعرفون متى ينتقل التوتر إليهم، وماذا يفعلون حين يدركهم الشر، إذ يخشون أن تتخلى عنهم واشنطن في ليل بهم.

الحقيقة أنّ الخليج باق لقرن إضافي في صلب الاهتمامات الأميركية للنقط والرساميل والقدرة على الاستهلاك ولقدرة السعودية على الجذب الديني لبعود طويلة. ويتمتع الخليج بقيمة استراتيجية إضافية في

الديكتاتوريات البدوية في الشرق الأوسط مصابة بذعر عام يسميه البدو «الفرزة» وهو نسبي الشر المستطير. ومرّة إلى قرار الولايات المتحدة الحد من تدخلاتها العسكرية في العالم لأسباب خارجية وداخلية، مع جنوحها إلى استخدام دول إقليمية («إسرائيل» وتركيا) وأجهزة استخبارات وتلاعب بالمكونات الداخلية للدول (عراق، طوائف، مذاهب، جهات).

لذلك لم تعد «معاهدة كوينسي» الأميركية - السعودية (1945) والمجددة حتى 2065، على أساس توفير الأمن الأميركي للخليج مقابل النفط ورؤوس الاموال... هذه المعاهدة لم تعد توجي الامان. وبدأ أهل الفرزة بالتدافع بحثًا عن دروع جديدة لسلحاتهم المبهمة في اليمن وسورية والعراق والبحرين، كأنهم لا يعرفون أنّ لكل مرحلة مركزات القوة والإنساد فيها.

فالشرق الأوسط، هذا المصطلح الحديث الذي لا تاريخية له قبل 1903، انطلق برغبة فرنسية. بريطانية، مع حضور أميركي في خلفية المشهد، في تأسيس نظام موال للغرب فيه غالبية إسلامية، لكنه تطور بعد 1945 إلى هيمنة أميركية ذهب في اتجاه خلق إقليم إسلامي معاد للشيعوية. وكان الأمر طبعياً لأن أميركا أصبحت القوى العظمى الأساسية. لكن الصراع العربي - الإسرائيلي» أتاح للاتحاد السوفياتي التشويش على هذه المرحلة وبناء مواقع نفوذ له في الشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي (1989)، وهو أكبر خطأ جيوبولتيكي تصاب به الإنسانية بحسب تعبير الرئيس بوبن، هيمنت أميركا على العالم وسجلت أعلى نسبة اجتياح عسكري لدولة عظمى في التاريخ وسطت على المؤسسات الدولية والإقليمية على نحو بدا فيه

بري عرض الأوضاع مع زاسيبكين



بري يتسلم درعاً من الوفد الروسي بحضور زاسيبكين

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري التطورات الراهنة على الصديقين الدولي والإقليمي مع السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسيبكين. ثم التقي وفد بلدية نافوقيسيسك الروسية برئاسة رئيس البرلمان المحلي للمنطقة الكسندر فاسيليفيتش، بحضور زاسيبكين ورئيس بلدية صور حسن دبوبق، أطلعه على اتفاق التوأمة الذي جرى أخيراً بين المدينة الروسية ومدينة صور. كما بحث بري شؤون ومطالب أطباء الإنسان مع وفد من مجلس النقابية برئاسة النقيب إيلي معلوف، وتضمن الوفد على بري رعاية مؤتمر بيروت الدولي ومؤتمر اتحاد أطباء الإنسان العرب في أيلول المقبل.

من جهة أخرى، قدم الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر ومدير عام الجلسات رياض غنّام للرئيس بري كتابهما «الاصول التشريعية في مجلس النواب»، والذي يتضمن تفاصيل أصول التشريع في لبنان.

عبيد، الدستور

لا يشترط الترشح

أشار الوزير السابق جان عبيد إلى أنّ «الاصول والاعراف لا تشترط الترشح والبرنامج في الانتخاب الرئاسي، وإن تضمنت حق إبداء الرأي، لأنّ القرار في الحكم يعود إلى سلطة مجلس الوزراء مجتمعاً في ظل صلاحيات رئيس الجمهورية».

وقال في تصريح أمس: «استناداً إلى هذه القواعد الدستورية، فإن رتبة الرئيس أهم من رتبة المرشح لذلك، ومن غير زهد مصطنع، أعتبر نفسي عرض مرشح حتى الآن، لغياب الفرصة المؤكّدة في ظل ظروف التناقص القائمة حالياً.

أطلع رئيس الحكومة تمام سلام أمس، من قائد الجيش العماد جان قهوجي، على الأوضاع الامنية في البلاد وأخر ما وصلت إليه الخطة الامنية التي يجري تنفيذها في الشمال والبقاع.

ثم استقبل النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود، وبحث معه شؤوناً قضائية.

كما التقى سلام عضو كتلة المستقبل النائب عاطف مجدلاني الذي هنأه بنجاح الخطة الامنية، أملاً أن تنجح الحكومة «في مهمات أخرى يحتاج إليها البلد».

ولفت مجدلاني إلى أنه وضع الرئيس سلام في أجواء المناقشات الدائرة في المجلس النيابي، لاسيما بالنسبة إلى موضوع سلسلة الرتب والرواتب، وقال: «من الواضح أنّ الأجواء ايجابية والسلسلة تأخذ مجراها الطبيعي نحو الاقرار وبأسرع وقت ممكن، ولكن اقرارها يحتم ضرائب جديدة تشمل جميع المواطنين».

وأضاف: «نحن نرى أنّ الضرائب وحدها لا تكفي، ويجب أن تتراقف مع بدو إصلاحية أساسية، ما يخفف من زيادة الضرائب على المواطنين، وهذه البنود تحتاج إلى عنصرين، أولهما زيادة الإنتاجية التي ستعكس ايجاباً على الوضع الاقتصادي الذي يمكن أن يتأثر بنتيجة الضرائب وعلى الظروف الحياتية للمواطن اللبناني. أما العنصر الآخر للإصلاحات فهو

سلام اطلع من قهوجي على الأوضاع الأمنية والتقى غاريوس وحمود



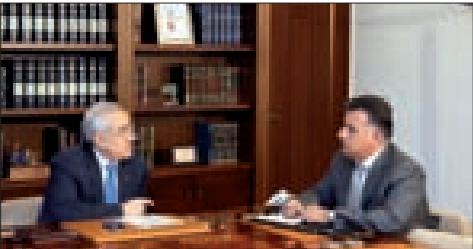
سلام وحمود خلال لقائهما في السراي

وقف الهمر أو على الأقل تخفيفه إن كان في الكهراء أو في المرافئ أو في المطار، فيهد الأمور تعطي رد فعل إيجابياً على الاقتصاد والخزينة والمواطن. واتفق أن نوق في إقرار السلسلة في أسرع وقت ممكن للاتهاء من التحركات المطلوبة لأنّ السلسلة حق للمواطنين والأساتذة والموظفين والعسكريين.

ثم استقبل سلام عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب ناجي غاريوس يرافقه مدير عام مستشفى بعبد الحكيم فريد صباغ، ولفتح غاريوس إلى أنّ البحث تطرّق إلى امور إنمائية تخصّ

نشاطات

■ وكان قهوجي استقبل قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو عيّد، وجرى التداول في شؤون قضائية.



سليمان مجتمعاً إلى ابراهيم في بعبد



قهوجي مستقبلاً هل في البرزة (مديرية التوجّه)

تحقيقات

◆ سخر سياسي عتيق من قول رئيس حزب القوات سمير ججعج إنّه بحاجة فقط إلى أصوات ستة نواب حتى يضمن فوزه في انتخابات رئاسة الجمهورية، وقال السياسي العتيق: يبدو أنّ ججعج من مدرسة 1=1+1.

◆ أعرب نائب متابع عن اعتقاده أنّ أصحاب المصارف يعرفون تماماً أنّ إضرابهم لن يوقف زيادة الضريبة بنسبة 2 في المئة على الفوائد، لتصبح 7 في المئة، خصوصاً أنّ اللجان النيابية المشتركة أقرتها بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي لم يبد اعتراضاً على الأمر، وهو الأعلّم من موقعه أنّ المصارف قادرة على تحمّل هذه الضريبة التي كان يجب أن تصبح 10 في المئة.

واحات الصيد الثمين...

الوجه الآخر للحرب على سورية

■ أشواق أيوب عباس

يعتقد البعض أنّ الحرب الدائرة على الأراضي السورية منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وما تتسابق وكالات الأنباء العالمية ومختلف المحطات الإخبارية لنقله عبر عوالمها وتحليلاتها من سير المعارك والدمار الناجم عنها، وعذاب الضحايا الذي يتصاعد مؤشّره باستمرار، بالإضافة إلى مواقف الأطراف المتنازعة وتصريحاتهم وتكتيكاتهم، وخلافاتهم، سواء الأطراف الداخلية التي تخوض أشدّ المعارك على أرض الميدان، أو الأطراف الإقليمية المشغولة بالبحث المستمر عن أفضل سبل الاستثمار (السياسي والعسكري والإنساني) لحدودها، والتي على ما يبدو تنفتق مخيلتها عن أفكار لم تشهداها الحروب البشرية قاطبة، في ما بات يُعرف بالجنسور الجوية لنقل «الجهاديين» إلى سوريا. كما هي الحال في الجسر الجوي بين مطارَي ماركا في عمّان إلى أنطاكية في لواء ألكسندرون، والذي أنشئ خصيصاً لنقل «جهاديين» ذُرِّبوا جيداً داخل الأراضي الأردنية وابتأوا جاهزين للزج بهم إلى «الجهاد المقدس» في الأراضي السورية، بعدما نقلت جبهة درعا الموعودة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال في كسب. ناهيك عن الأطراف الدولية التي تخوض حروباً مستمرة في الميدان السوري، وأخرى باردة في الأروقة الدبلوماسية الدولية. يعتقد البعض أنّ هذا كله، بجميع خطوطه العامة وتفصيله التي تطول كل منطقة في الأراضي السورية، هو الوجه الآخر لمشاتة العالمية الجديدة المرعبة معاناة السوريين بمختلف انقساماتهم وولاءاتهم، في الداخل والخارج. ويلخص كذلك حدة التدخل الإقليمي والدولي في الحرب السورية، وما يعنيه ذلك من الانطفاقات الإقليمية والدولية، وإطالة أمد الحرب السورية إلى ما لا نهاية.

لكن يبدو، رغم قمامة الوجه السابق، أنّ ثمة وجوهاً وجوه أخرى لهذه الحرب، بعضها لا يزال تحت رحام الانقراض ينتظر إزاحة الغبار عنه، وبعضها الآخر وجوهه مخفية يمكن القول إنها تتجاوز وحشية وإنسانية وربما مدمية أيضاً. وجود مخفية بقرارات سياسية ومصالح دول ومنظمات باتت ترى في الحرب السورية ساحة نشاطها العالمية الجديدة المرعبة جداً سياسياً وتجارياً ومالياً وربما ديموغرافياً.

تحوّلت مخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار التي كان بعضها قد أعدّ وجّه لاستقبال النازحين حتى قبل تسجيل خروج لاجئ واحد من الأراضي السورية، إلى واحات جُهزت بطريقة مدروسة بقصدها القاصي والداني لمبارٍ تنتظم وتخدّم بمعرفة السلطات الرسمية في الدول المعنية. وربما ما شهدته تلك المخيمات من ضجيج عالمي عبر كبريات الصحف، ووكالات الأنباء، والمنظمات الإنسانية، ناهيك عن تقارير الأمم المتحدة التي باتت تتحدث، مرغمة في ضوء كثرة الفضائح التي أشيعت عن انتهاكات حقوق الإنسان فيها ومعاناة السوريين، في تقارير رسمية عن بشاعة الجريمة المنظمة في المخيمات وأخطار انتهاكات حقوق الإنسان فيها. اللافت للانتباه هنا أنّ الدور الذي أدته تلك المخيمات، بحسب من أنشأها. كان متعدد المستوي والمقصود، فمن المستوى والمقصود الأوّلي لها وهو استقبال النازحين السوريين وما رافقه من ابتزاز سياسي واقتصادي من قبل الحكومات المستقبلية حيل المجتمع الدولي، وللضغط السياسي والإنساني على الدولة السورية، انتقالات إلى المستوى الثاني، أي تحوّلها لمعسكرات تدريب عسكرية «لجهاديين» سوريين واجانب للزج بهم في أتون الحرب، مروراً بدورها الثالث كأسواق نخاسة للبيع والاتجار بالأطفال والقصر والنساء، وتجارة الرقيق الأبيض، لاسيما للقاصرات تحت سمعيات متعددة، وتحديد إزاء السوق الأردنية والخليجية. وليس انتهاءً بدور المخيمات كمورد جديد ومتجدد لتجارة الأعضاء البشرية، والتي باتت تستقطب الفتيات الدولية المعروفة بذلك، خاصة الأميركية والفرنسية و«الإسرائيلية»، بالإضافة إلى التركية المتخصصة في هذا الشأن.

واحات المخيمات أضحت مقصداً رسمياً وغير رسمي لدول ومظلمات وأفراد، كل يبحث فيها عن مبتغاه الذي يُشَدُّ، وبات هو الآخر يتفق عن أفكار لم تمرّ على التفكير الإنساني يوماً، بحيث يصل الأمر لتصبح مقصداً لدولة تبحث فيها عن مئات الآلاف من نسجٍ طائفيٍّ محدّد، لأجل النظر في منحهم جنسيتها لإحداث تغيير ديموغرافي داخل أراضيهام لمواجهة نسجٍ اجتماعي فيها يطلب بحقوقه؛ فهذا أمر جديد في إطار الاستغلال السياسي لأزمات اللاجئين السوريين!

المخيمات السورية في دول الجوار، التي بات صيتها الإنساني عالمياً، بسبب تحوّلها إلى سجون مغلقة في وجه قاطناتها الذين يقتفون أدنى الشروط الإنسانية في المعاملة والخدمات، تحوّلت في نفوس قاصديها إلى واحات غنّاء للصيد الثمين، صيد سياسي وجنسي ومالي وديموغرافي. إن خطورة ما يحصل في المخيمات السورية وتطورات المستقبلية على المواطن والدولة السورية تضع الجميع أمام مسؤوليات من نوع جديد تتجاوز حماية المواطن داخل الأراضي السورية إلى حمايته في ظروف لجوئه السوري، وتحصينه من مختلف صنوف الاستغلال والابتزاز التي يتعرض لها من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في دول الجوار، وربما أبعد منها!

هذه المسؤولية تقع بشكل أساسي على عاتق الدولة السورية وعلى عاتق المنظمات الإنسانية والحقوقية وقوى المجتمع المدني والأهلي في سورية. فطبيعة المهمات التي اضطلعت بها الدولة السورية خلال السنوات الثلاث السابقة من عمر الحرب التي تشن عليها، وطبيعة الصراع المركب الذي تخوضه، لم تحل دون قيامها بكامل واجباتها الأساسية حيل جميع مواطنيها على امتداد الجغرافيا السورية. هذه الميزة النادرة في تاريخ الصراعات والحروب التي امتازت بها الدولة السورية وتفسر من بعض الجوانب تماسكها وقدرتها على الصمود والانتصار، تدفع أيضاً إلى مقدمة المهمات، التي ينبغي للدولة الاضطلاع بها وأن توليها اهتماماً أكبر. تحصين المواطن السوري في مخيمات اللجوء عبر وضع المجتمع الدولي بمنظوماته الرسمية أمام استحقاقاته، وتنسيق الجهود المختلفة على المستويات الرسمية والأهلية كافة في سورية للقيام بجهد منظم ومدروس حيل المجتمعات المحلية لدول الجوار لتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها إخوتنا في مخيمات اللجوء، وتحويلها إلى قضية رأي عام قادر محلي ودولي لحماية اللاجئين السوريين من صنوف الانتهاكات التي يتعرضون لها، وتحصيدهم عن مشاريع الاستثمار السياسي والإنساني في قضيتهم والتجارة بالآلامهم.